

تقرير الرفيق محمد إبراهيم العلي قائد الجيش الشعبي

حول زيارته لجمهورية بولونيا الشعبية

1 - نظام الدفاع عن بولونيا

2 - الأزمة البولونية ومعالجتها. والتحضير للمؤتمر العاشر البولوني الموحد في 1986./6/29

3 - اللقاء مع جنرال الجيش فلوريان سيفيتسكي وزير الدفاع الوطني.

4 - الخبرات المستفادة من أزمة بولونيا ومعالجتها.

أولاً - نظام الدفاع في جمهورية بولونيا الاشتراكية

الدفاع متكامل ويتضمن إعداد القوات المسلحة والمجتمع والقاعدة الاقتصادية، وحماية الحضارة في بولونيا.

وتقسم القوات المسلحة الى قسمين:

آ - قوات ضمن حلف وارسو.

ب - قوات الدفاع الإقليمي تحت إمرة القيادة المركزية البولونية.

مهام قوات الدفاع الإقليمي:

حماية البلاد براً وبحراً وجوياً. بقوات جوية وبحرية وبرية وتسهيل تحركات ومناورات قوات حلف وارسو على

الأراضي البولونية. يخطط لها اللجنة المركزية للحزب، وتعمل بإشراف مباشر من الأركان العامة (قيادة قوات

الدفاع الإقليمي). ولها فروع في المحافظات تتبع لها قوات الدفاع الإقليمي فيها.

مهامها الأساسية تنفيذ الأعمال غير الحربية (مقاومة التخريب، والمظاهرات وحماية القاعدة الاقتصادية

والحضارية... إلخ).

كما يوجد إضافة الى هذه القوات - قوات الدفاع الداخلي والدفاع المدني بإمرة وزارة الداخلية ويعتبر الجنرال

توتسابسكي (مرافق الوفد) نائباً لوزير الدفاع والمفتش العام لقوات الدفاع الإقليمي وقوات الدفاع المدني.

بعد صدور قانون خدمة العلم في عام 1967 تم تشكيل لجنة الدفاع عن البلاد (مجلس الدفاع الأعلى). وهي

هيئة جماعية مشكلة من:

- رئيس اللجنة يعينه البرلمان وهو حالياً الجنرال باروزلسكي السكرتير الأول للحزب ورئيس مجلس الدولة.

- خمس مساعدين منهم رئيس مجلس الوزراء.

- عدد من أعضاء اللجنة يعينهم رئيس اللجنة وفق توجيهات مجلس الدولة وهم:

- /3/ من أعضاء اللجنة المركزية للحزب.

- نائب رئيس مجلس الوزراء.

- وزير الداخلية.

- وزير الخارجية.

- وزير شؤون مجلس الوزراء.
 - رئيس الأركان العامة.
 - نائبا وزير الدفاع والداخلية.
 - أمين سر لجنة الدفاع عن البلاد (الجنرال توتشافسكي مرافق الوفد).
 - سكرتير في اللجنة المركزية للحزب /الجنرال يوسف بريدا/.
- مهام هذه اللجنة:
- وضع أسس عامة للدفاع عن جمهورية بولونيا.
 - معالجة القضايا العامة المتعلقة بالدفاع وأمن البلاد، وأسلوب معالجتها.
 - اقتراح إعلان حالة الحرب والتعبئة.
 - إدارة الشؤون الأمنية والإدارية خلال الاضطرابات وحالة الطوارئ.
 - وضع نظام عمل للقوات المسلحة، والوحدات شبه العسكرية والدفاع المدني.
 - تنسيق عمل أجهزة السلطة المركزية والمحلية في مجال الدفاع.
- يصدر عن هذه اللجنة توجيهات وقرارات. على سكرتير اللجنة العمل على تنفيذها في الأوقات المحددة.
- نظام العمل في لجان الدفاع عن البلاد في المحافظات:
 - للبلاد هيئة سياسية مركزية (جبهة وطنية) ممثلين عن (حزب العمال البولوني الموحد وحزب الفلاحين الموحد - الحزب الديمقراطي).
 - تقسم البلاد إلى /49/ محافظة.
 - في كل محافظة لجنة فرعية للدفاع عن البلاد. مهمتها تأمين جاهزية المحافظة للدفاع، والإشراف على تنفيذ المقررات وهي هيئة جماعية مؤلفة من:
 - المحافظ رئيساً (ليس بالضرورة حزبياً ولكن من الجبهة).
 - (3) مساعدين للرئيس:
 - آ - سكرتير الحزب في المحافظة (أمين الفرع).
 - ب - رئيس أركان الجيش في المحافظة (قائد المنطقة).
 - ج - قائد الشرطة في المحافظة.
 - عدد من الأعضاء بحسب حجم المحافظة والحاجة.
 - أمناء اللجان الحزبية في المناطق (أمناء الشعب).
 - نواب المحافظين. مسؤولين آخريين لهم علاقة بالمواضيع...
- ثانياً: الأزمة البولونية

- 1 - عرض الاوضاع الاجتماعية والسياسية في الفترة التي سبقت إعلان حالة الطوارئ
- تعتبر الأوساط الإمبريالية وأجهزة الإعلام التخريبية لبولونيا حلقة ضعيفة ضمن منظومة الدول الاشتراكية ويعود ذلك لخصوصية تاريخ بولونيا والتطور الداخلي فيها وموقعها الجغرافي، والطبيعة الاقتصادية لها. ودور الكنيسة، والملكية الخاصة في الزراعة ولكل هذه الأمور مجتمعة فإن بولونيا تعتبر من وجهة النظر الإمبريالية مدخلاً مناسباً للتخريب في المعسكر الاشتراكي. إضافة للأوضاع الخارجية المحيطة ببولونيا.
- في السبعينات ظهرت ظروف ملحة لتحديث الاقتصاد في بولونيا وإدخال التكنولوجيا الحديثة.
- وأن هذا التحديث صعب بالاعتماد على قوتها الذاتية وبالتالي فلا بد من مصدر يقدم المساعدة المالية (قروض) مع التكنولوجيا. وكانت هناك اقتراحات واختيارات منها فكرة التطوير بالاعتماد على القروض الأجنبية في الوقت الذي كانت فيه الظروف ملائمة لهذا المقترح. حيث كان هناك مناخ انفراج سياسي عالمي. وكان اقتراح من الغرب بتقديم القروض مقابل استلام الإنتاج من المصانع. مع التوقع بانخفاض قيمة الدولار..!
- وعلى هذا الأساس جرى عقد اتفاقيات قروض واتفاقيات لتحديث المشاريع والمعامل الموجودة. وكان مردود هذه السياسة في الفترة الأولى إيجابياً مما أدى إلى إنفراج وارتياح في المجتمع!!
- كما ازداد الدخل القومي بشكل ملموس وارتفعت الأجور. وهذا ما أدى بالاقتصاد البولوني للارتباط بالاقتصاد الغربي..
- وبعد ذلك بدأت تظهر الآثار السلبية لهذه السياسة. مثل:
- طموحات وتطلعات المجتمع لأوضاع أكبر من الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة.
- ارتكاب عدد من الأخطاء بسبب شراء معامل كاملة تبين أنها قديمة وذات مواصفات فنية سيئة (معامل الدراجات من بريطانيا - ومعامل صناعة الجلود من أمريكا...)
- التوسع في بناء المشاريع زيادة عن الحاجة والمقدرة على النهوض بها.
- إغراء الفلاحين بالهجرة إلى المدينة بسبب تدني الدخل في الريف بالنسبة لأجور العمل في المدينة.
- انفتاح إيديولوجي على الغرب.
- هذه الظواهر كانت سبباً لتأزم الاوضاع مما أدى لحدوث الأزمة. كما رافق ذلك أسلوب العمل السيء وتصرف القيادة وتصرف القيادة لاتجاه هذه الظواهر. بقرارات فردية، وابتعاد عن الجماهير، وإعطاء تقديرات خاطئة، وعدم السماح بالنقد...
- كما أصبح البعد متزايداً بين تطلعات الشعب من جهة. وبين الإمكانيات المتوفرة لتنفيذ ما وعدت به القيادة. وهذا ما أدى لعدم الارتياح وضعف الثقة بها مع وجود التحريض من الغرب والدور النشط للإعلام الغربي لمدة 24 ساعة يومياً.

- وأخيراً حدث احتجاج عمالي في مصنع رادوم عام 1976 تمكنت القيادة من إخماده، إلا أن لجنة الدفاع عن العمال المشكلة في الغرب قد استفادت من هذا القمع وكان لهذه اللجنة دورها في الأحداث فيما بعد!!
- كما أن القيادة السياسية لم تفهم بشكل علمي الاضرابات العمالية التي حدثت عام 1976 وخوفاً من ازديادها فقد تراجعت القيادة عن بعض القرارات. بينما مظاهر الأزمة تتعمق بسبب الربط الشديد للاقتصاد البولوني مع الاقتصاد الغربي والشروط غير الصحيحة لمنح القروض كما زاد سعر النفط وارتفعت نفقات المعيشة مما أدى إلى تعميق الأزمة وزيادة النقمة. وقد استغلت ذلك مراكز الإمبريالية التخريبية وقامت بتضخيم المشاكل مما أدى إلى تشكيل لجنة الدفاع عن حقوق العمال في الخارج..

وأعقبت ذلك موجة من الإضرابات اجتاحت البلاد حتى أصبحت وكأنها إضرابات عامة. وكانت مدينة /غدانسك/ المرفأ العمالي البؤرة الأكثر حدة نظراً لتنظيم نقابات التضامن التي يرأسها النقابي /فاليسا/. ونتيجة المفاوضات بين الحكومة وممثلي النقابات تم التوقيع على اتفاقية أهم نقاطها:
آ - السماح بإقامة نقابة التضامن.

ب - دفع الأجور.

حيث أصبحت نقابة التضامن مركز اهتمام كل القوى المعارضة الاشتراكية. كما أصبح هناك مركزاً لقيادة الدولة في وارسو ومركزاً لقيادة المعارضة في /غدانسك/.

رافقه ازدياد المساعدات المالية والاقتصادية الضخمة من الغرب لنقابات التضامن مع معدات الطباعة، والسيارات وكل ما يلزم للنشاط السياسي. مما أدى لزيادة افتتاح مراكز لنقابات التضامن بسرعة. وبالتالي لظهور قادة للنقابات ليس لهم تجربة سياسية مما سهل التأثير عليهم...

- في بداية الثمانينات بدأت حملة المتاجرة والمزاودة كما وعد /فاليسا/ لبناء بولونيا مثل اليابان. وقد ساعد على ذلك احتواء نقابات التضامن لكل رجال المعارضة المعروفين بحقدهم على الاشتراكية لتحقيق أهداف نقابات التضامن التالية:

1 - تصفية نشاط حزب العمال البولوني الموحد. وفي حال الفشل الحد من سلطانه.

2 - السعي لإنشاء منظمة سياسية بديلة.

3 - السيطرة على أجهزة الدولة وتغيير الجوهر الاشتراكي فيها.

4 - الإشراف على الاقتصاد في الدولة وإدخال علاقات رأسمالية. وإعادة تنظيم الاقتصاد والملكية.

5 - السيطرة على وسائل الإعلام.

وقد وعدا بتنفيذ كل ذلك بالطرق السلمية. وفي حال الفشل تفجير الحرب الأهلية في البلاد بالاستفادة من الدعم والتدخل الخارجي... وبذلك أصبحت بولونيا كما قال الرفيق الجنرال ياروزلسكي (رأس القبلة تحت السلام العالمي)...

كما أن نقابة التضامن كانت تسعى لتنفيذ هذه الأهداف بالضغط والابتزاز الذي من أشكاله الرئيسية الشعب مع الاستيلاء على المباني الحكومية والإرهاب ضد الحزبيين والمسؤولين. والهجوم على وسائل الإعلام...
كما أن نقابة التضامن لم ترغب جدياً بالحوار الحقيقي بعكس الحكومة التي كانت ترغب بذلك، مما أدى لزيادة مظاهر الأزمة في البلاد. والفوضى حتى أن العلاقة بين قيادات الدولة والشعب أصبحت معدومة. وازدادت أعمال الفوضى من اغتيالات وسرقات. وانخفض الإنتاج بسرعة. وتعذر لسبب ذلك تلبية الحاجات الأساسية للشعب وازدادت عناصر المجانية في البلاد. وتم الاتفاق على الإضراب العام في بولونيا مع مظاهرة كبرى في وارسو في 1981/11/17.

وتجاه كل ذلك فقد أصبح بالضرورة القومية لزوم التصدي واستعمال الحزم والقوة والأداة الوحيدة التي بقيت خارج نفوذ نقابة التضامن وهي /القوات المسلحة/ الجيش/. بسبب الاهتمام المسبق به أيديولوجياً وبالذور القيادي للحزب في صفوفه وأسلوب العمل بطريقة ماركسية - لينينية...

- إعلان حالة الطوارئ وتسوية الأزمة:

في 1981/11/13 أعلن حالة الطوارئ في كل البلاد - واستلم الجيش السلطة. وشكل المجلس العسكري للإنقاذ الوطني.

- اعتقل كل قادة التضامن، وكل المسؤولين عن سياسة الثمانينات بما فيهم /كيوبك/ رئيس مجلس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء.

- منع التجول - وأوقفت كل النشاطات الحزبية والسياسية.

- استمر البرلمان والحكومة في العمل وفق دستور البلاد، لمدة سنة.

- تم تنفيذ حالة الطوارئ بأسلوب سلمي وبانقلاب أبيض. نتيجة قتل /6/ أشخاص في منجم الفحم فقط وهذا ما يدل على الملاحظات التالية:

- القوة غير الحقيقية لنقابة التضامن..

- التغيير السريع للأوضاع والسيطرة على كل عناصر الفوضى.

- بدء الإنتاج وزيادته مباشرة.

وبذلك بدأ احتواء الأزمة وتوارى زعماء المعارضة وتحولوا للأعمال السرية خلال ثلاثة أشهر من إعلان حالة الطوارئ مما سمح بمحاربة القوة المضادة للثورة.

وعند ذلك استعاد الحزب نشاطه في إدارة الدولة وفي إعادة الأمور إلى طبيعتها واستفدنا من تجربتنا إلى الأربعينيات. واعتمدنا نظام المفوضين ومجموعات العمل العسكرية.

وذلك حسب المراحل التالية:

1 - المرحلة الأولى:

- نشاط مجموعات العمل العسكرية قبل إعلان حالة الطوارئ اعتباراً من أيلول 1981 وحتى 1981/11/13
2 - المرحلة الثانية:

- نشاط المفوضين (مندوبي لجنة الدفاع عن البلاد: ومجموعات العمل العسكرية منذ إعلان حالة الطوارئ في 1981/11/13 وحتى تعليقها في 1982./9/31
3 - المرحلة الثالثة:

- نشاط مفوضي لجنة الدفاع عن البلاد ومجموعات العمل العسكرية بعد تعليقها وحتى 1983/7/22 قبل 1983/7/25 يوم العيد الوطني لبولونيا.
المرحلة الأولى:

في أيلول عام 1981 تدهورت الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد.

اتخذ قرار في مجلس الدفاع الأعلى. بتشكيل مجموعات العمل العسكرية مهمتها تقديم المساعدة لأجهزة الدولة والاقتصاد من أجل تنفيذ الإجراءات الرامية لتجاوز الأزمة وكان قوام كل مجموعة 3 - 10 ضباط وأفراد تعمل في كل المدن ومراكز المحافظات والتجمعات السكنية الكبيرة والمصانع المهتدة. وقامت بأعمال المراقبة الكاملة بهدف تنفيذ المهام الدفاعية - وإنتاج احتياجات القوات المسلحة والدفاع عن الوطن.

كما تم تشكيل مجموعات العمل المركزية. لإدارة نشاطات مجموعات العمل العسكرية، ومجموعات العمل في الدوائر.

المرحلة الثانية:

في نهاية عام 1981 تدهورت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وازدادت المجابهة مما شكل خطراً حقيقياً في الحزب والأمن، ودعا لإعلان حالة الطوارئ في 1981/11/13، كما بدأ العمل بنظام مفوضي الدفاع عن البلاد (حيث كلف قادة الدوائر العسكرية بهذه المهام فكان هناك 49 مفوضاً للجنة الدفاع عن البلاد بمعدل مفوض رئيسي لكل محافظة يعاونه مجلس تنفيذي فيها. إضافة لمفوضين في الأماكن العامة والمصالح الهامة والإدارات المركزية والدوائر العسكرية، لهم القرار بما يتفق وقرارات الحزب مع مراقبة التنفيذ بواسطة مجموعات العمل العسكرية في هذه الجهات. وبهذا الشكل تمت السيطرة على جميع الأمور، بواسطة القوات المسلحة.

المرحلة الثالثة:

في أول عام 1983 بعد تعيين حالة الطوارئ، صدرت القرارات التالية:

- 1 - استمرار السلطة بيد الجيش واستمرار عمل المفوضين العسكريين في المصالح والإدارات المركزية، مع التخفيف من عدد مجموعات العمل العسكرية.
- 2 - استمر نشاط المفوضين في المحافظات، وعلق نشاط مجموعات العمل العسكرية التالية لهم، بهدف إعادة السلطة للحزب تدريجياً.
- 3 - علق نشاط عمل المفوضين والمجموعات قد أدى لإعادة النظام في الدولة والمجتمع، ولبدء الإنتاج في المدن والقرى مع تأمين المواد الغذائية للسكان فيها...
 - كما أدى لحماية المعامل من التخريب إضافة لعدم حدوث أي تصدي للجيش خلال تنفيذ مهامه.
 - الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد الأزمة وقبل انعقاد المؤتمر العاشر للحزب:
 - الأوضاع بعد الأزمة أصبحت مستقرة، لا إضرابات ولا مظاهرات، ولا أعمال مضادة للثورة.
 - العمال يعملون بهدوء، دون الاستماع لشعارات المعارضة السرية والأوساط الرجعية الغربية.
 - الحزب استرد قوته وسلطته.
 - تم تطوير النقابات العمالية المستقلة الجديدة والتي يبلغ تعدادها 50% من العاملين في الاقتصاد الوطني.
 - كما تطورت الحركة الوطنية القومية. التي دلت عليها الانتخابات الأخيرة للبرلمان. وقبلها المجالس التنفيذية في المحافظات، حيث شارك في الانتخابات للبرلمان عام 1985 أكثر من 80% من يحق لهم التصويت. كما تم ترشيح المرشحين من قبل الحركة الوطنية للإنهاض القومي (جبهة وطنية).
 - وقد أثرت نتائج الانتخابات للبرلمان إيجابياً على التحسن المستمر للأوضاع وعلى زيادة دور الحزب في المجتمع.
 - وتم تطوير الاقتصاد بصورة مستمرة بالرغم من بعض الصعوبات. كما ازداد الإنتاج الصناعي وارتفع مستوى المعيشة للعمال تدريجياً كما تطورت الزراعة بشكل جيد.
 - وقد ألغيت البطاقة التموينية بسبب تحسن التخزين للمواد الغذائية وتوفرها للسكان. /عدا بطاقات اللحم./
 - كما استردت بولونيا موقعها على المستوى الدولي، حيث زارها سكرتير الأمم المتحدة. وإن بولونيا تطور وتعمق الصداقة مع دول المنظومة الاشتراكية، وتساهم جيداً في تعزيز حلف وارسو وتطور باستمرار علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي فيها وزعيمه الرفيق غورباتشوف والدليل على ذلك المشاركة في المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي.
 - كما يتم تطوير التعاون مع دول العالم الثالث بما فيها التعاون المثمر والمستمر مع /سورية/ الصديقة كل ذلك قبل انعقاد المؤتمر العاشر للحزب في 1986/6/29، والذي سيكون حدثاً هاماً في حياة بولونيا الشعبية حيث سيتم فيه:
 - تقييم مقررات المؤتمر التاسع للحزب وتنفيذها في الظروف الملتهبة.

- إقرار البرنامج الجديد للحزب خلال المؤتمر، وتحديد المهام لنهاية القرن العشرين.
- تعديل النظام الداخلي للحزب، وانتخاب قيادة حزبية سياسية جديدة.
- ومن أجل ذلك فقد تم وضع مشروع برنامج جديد للحزب نوقش في كل مؤسسات الحزب والقاعدة. كما شارك في هذه المناقشة مئات الشعب من غير الحزبيين. مما اعتلى عدداً من الاقتراحات التي أغنت المشروع. وأخيراً وخلال الاجتماع الخامس والعشرون الموسع للحزب فقد تم إقرار التوصيات للمؤتمر العاشر والتي تحتوي على تحديد المهام/في الخطة الخمسية المقبلة من 1986-1990.
- وإن فكرة مشاركة المواطنين في المناقشة تقرّبهم من برنامج الحزب وتزيد من التفاف الشعب حول الحزب وقيادته. مع حرية الكلام والمناقشة في منظمات الحزب بحوار بناء، حيث شارك في المناقشات 90% من أعضاء الحزب والتي انتهت في 15/4/1986، وكان من نتائجها:
- حدوث تغييرات إيجابية، مع إعادة العمل الإيديولوجي في صفوف الحزب.
- ازدياد عدد أعضاء الحزب بشكل منتظم حيث قبل في عام 1985/63/ ألف من المنظمات الشعبية.
- يبلغ عدد أعضاء الحزب حالياً 2.115.400/ عضواً وبذلك فإن الحزب يعزز مواقفه في المجتمع.
- وإن العمل الحزبي في القوات المسلحة في مجال الاستعداد للمؤتمر العاشر لم يكن أقل نشاطاً حيث تصف الحزبيون في الجيش بالثقافة الماركسية اللينينية وبالمقدرة على العمل الإيديولوجي. ويمثلون 23% من تعداد الأفراد و82% من تعداد الضباط.. وإن المناصب القيادية في الجيش يشغلها حزبيون حصراً.
- ويتم تنفيذ المبدأ الذي تقدم به الجنرال ياروزلسكي (الالتزام الإيديولوجي سلاحنا) خاصة وأن الاجتماعات الحزبية في القوات المسلحة مفتوحة تحت إشراف أعضاء من وزارة الدفاع واللجنة الحزبية وشارك فيها 227 ألف من أعضاء الحزب و140 ألف من غير الحزبيين. انسجاماً مع المبدأ الذي تقدم به الجنرال ياروزلسكي الأمين العام للحزب (الالتزام الإيديولوجي سلاحنا).
- من هذا العرض والتقييم للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبين أن المشاكل السياسية قد انتهت نسبياً. بعد أن تم تحطيم العدو السياسي والمعارضة ولكن هذا الصراع لا يزال قائماً ولا يجوز إغفاله.
- في بعض الأوساط الأدبية لم يلتزموا نهائياً، وهدفنا الدائم كسب هؤلاء المترددين إلى صفوفنا.
- هناك مشاكل دائمة مع جزء من الكنيسة. ونعلم ذلك جيداً ويتخذ الحزب تدابير مناسبة تعطي نتائج إيجابية، وإن الاستقرار يتحقق بشكل جيد ويسير نحو الأفضل. ويجب أن يستمر النضال...

محمد إبراهيم العلي
قائد الجيش الشعبي